لا يولد لمثله وصغيره يقطع بها بالاتفاق وكعدة ممات عنها الزوج قبل الدخول
الثالث اجتمع فيه الامران والمعنى اغلب كعدة موطوءة يمكن حبلها من يولد
لمثله فان معناه براءة الرحم اغلب من التعبد بالعدد المعتبر لغلبة ظن
البراءة فانه تعبد بالنسبة الى الزوجة دون الامة ثم كما الاستبراء بحيضة ثم
بشهر الرابع اجتمع فيه الامران البراءة والتعبد والتعبد اغلب كمن مات عنها
زوجها وهي مدخول بها واقراؤها تنقضي دون عدة الوفاة فان العدد
الخالص اغلب في التعبد والله اعلم واما شرح عباره القدوري فيقال مع
مزج عبارته بالشرح قال البغوي في التهذيب ومن تزوج مطلقة غيره في
العدة اي عدة الطلاق فالنكاح باطل لوقوعه في اثناء العدة الغير ثم
ح لو وطيها عالما بفساد النكاح فان او جاهلا فهو وطي بشبهة فاذا و
قع بعد قرء مثلا قطع عدة الطلاق لصيرورتها فراشا للواطي بالشبهة
فمن ثم لم تحسب مرة افتراشه لها عن العدة بل تعتد اي تتم بقية عدة
الطلاق وهو في المثال قرء اذا فرق بينهما اي فرق بينهما القاضي او اتفقا
على الفرقة او طلاقه لها على ظن الصحة وموته وان تاخر التفريق بينهما الى
سن اليأس من الحيض اتمت عدة الطلاق بشهر فحينئذ تنقضي عدة الطلاق
من الاقراء والاشهر لان الثلاثة الاشهر لما كانت بدلا عن الثلاثة الاقراء كان
ه الشهر بدلا عن قرء ثم اذا تم الشهر فقد تمت عدة الطلاق وتعتد للفاسد
بالاشهر الثلاثة نقل ذلك عن المتولي فقال في التدريب ولا تنقضي القدرة
المذكورة من اقراء او اشهر الا في موضعين على وجه اخذا في الايسة اذا ران
الدم بعد سن اليأس فانها ترجع الى الاقراء بحسب ما مضى قراء قطعا ثم ان لم
يعاودها الدم فلا تؤمر بالتربص على ما صح فتعتد بشهرين على ما التبه
وقد تنقضي عدتها من قرء وشهرين والنص في الام انها تعتد بثلاثة
اشهر تستانفها الموضع في الذي انقطع دمها لا لعلة تعرف وقلنا
حسب قراء قطعا ثم اذا يعاودها الدم تربصت ثم بنت على ما سبق ما
امده في العدة ولا تحسبه قراء وتقدح بشهرين من عليه وجه فقد تنقضي
وصح انها تحسب ما مضى من الايام وتتمة ثلاثة اشهر ويبطل على هذا
ذلك القراء ولا يبطل القرء في هذه العدة الا في هذى الموضعين وعلى
هذا

هذا فللقرء المحسوب في العدة شرطان الاحتواش كما سبق وتكميل العدة قبله
الا لنظفه وقضية هذا مع ما مر عن نص الام خلاف ما مر عن البغوي واقراء
الشيخان من الاكتفاء بشهر بدلا عن قرء الباقي من عدة الطلاق وقد يوجد
بعكسه وهو ما لو حاضت دان اشهر وقد بقي عليها شهر فانها تستانف العدة
بالاقراء لكن فرق بان الاشهر بدل والقرء اصل والقدرة عليه قبل فراغ البدل
اذا لم يتصل بالمقصود يبطله كرؤية الماء في اثناء التيمم او بعده وقبل
الشروع في نحو الصلاة بخلاف العجز عن الاصل في اثنائه مع القدرة على البدل
لا يبطل ما مضى منه لمن وجد بعضه ما يكفيه فاستعمله في الوجه واليدين
فان قدرته على التراب لا يبطل ما مضى بل بينهما عن الرأس والرجلين ولو قدر على
الماء بعد ذلك بطل تيممه ولم يبطل غسل وجهه ويديه فان قلت الاشهر
بالسبب الى من لم تحض اصل لا بدل فمن ثم لو اعتدت بالاشهر فحاضت ولو قبل
ان تنكح انتقلت الى الاقراء قلت اصالتها انما هي باعتبار عدم سبق الحيض
قبلها والاصل يدل باعتبار انها متى وجد الحيض سقط اعتبارها فالحاصل
انها بدل من وجه فمن ثم متى وجدت الاقراء قبل فراغها بطلت واصل من وجه
فمن ثم لا تنتقل الاقراء بعد فراغها وقبل ان تنكح ولو وطيء رجل بشبهة امرأة معتدة
عن شبهة غيره قدمت العدة الاولى لعقدها الان حملت من وطء الثاني
فتقدله فاذا وضعت بنت على ما مضى من عدة الاول لان الحمل لا يقبل
التاخير ووطيء من نكحها غيره نكاحا فاسدا او وطيها فيه فشرعت في
عدة الواطي الثاني لعدم تاثرها بمحض المخالطة بشبهة ثم فرق القاضي
بينهما او اتفقا على الفرقة او طلاقه على ظن الصحة او موته قال البغوي
ايضا في التهذيب واقراؤها عندت لوطي الشبهة لانها شرعت فيها اولا
ثم اعتدت للنكاح الفاسد لتوقف هذه اي عدة النكاح الفاسد على
التفريق او التفرق بما مر ولم يقع ذلك الا بعد شروعها في عدة
وطي الشبهة وبه يعلم ان المراد بقولهم يقدم عدة من سبق في
وطي الشبهة اذا لم يطرأ الثاني حملا السبق بالشروع في العدة
لا السبق بالوطي والا لا ستقلت في هذه الى عدة الواطي اولا فاذا اتمتها
بنت على عدة الواطي ثانيا وهذا بخلاف ما لو طلق امرأته وهي في اثناء
عدة الشبهة التي ليست حملا فانها تنتقل الى عدة الطلاق لقوله الانبائية